الاتحاد الدولي للاتصالات

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
إسطنبول 2002

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002

2002 مارس 27 - 18إسطنبول، تركيا،

الوثيقة 292-A
25 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

اللجنة 4

محضر موجز
عن الجلسة الخامسة للجنة الرابعة
(التخطيط والبرمجة)

0910، الساعة 2002 مارس 22الجمعة،

الرئيس: السيد نبيل كسراوي (سورية)
وأخيراً: السيد م. سيميك (يوغوسلافيا)

	موضوعات المناقشة	الوثائق
1	تقرير فريق الخبراء التابع لقطاع تنمية الاتصالات عن "المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت"	125 و1.Add + 42
2	مسائل لجنتي دراسات التنمية، التي وافق عليها الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات	108 و5 و4 و3
3	مسائل لجنتي دراسات التنمية المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع، التي أضاف إليها الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بعض الشروح	108 و40 و10 و8
4	مسائل لجنتي دراسات التنمية المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع، التي لم ينظر فيها الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات ولكنها قُدمت قبل 15مارس 2002	30 و26 و24و 18 108 و57 و49و

1 تقرير فريق الخبراء التابع لقطاع تنمية الاتصالات عن "المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت" (الوثائق Add.1 + 42 و125)

1.1 تكلم **الرئيس** بصفته رئيس فريق خبراء قطاع تنمية الاتصالات المعني بموضوع "المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت"، فقدم الوثيقة 42 + Add.1). وقال إن فريق الخبراء هذا أنشأه مدير مكتب تنمية الاتصالات (جنيف، 2001) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات، واجتمع ثلاث مرات في جنيف، وكانت ممثلة فيه جيداً فئتا البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ووضع الفريق، كما هو مذكور في الفقرة 1.2 من التقرير، قائمة مرجعية بالعوامل، تهدف إلى مساعدة واضعي السياسات الوطنية والهيئات التنظيمية على الصعيد الوطني، عند النظر في تطبيق "المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت"، وهذا مصطلح لم يحظ بعد بتعريف يرضى عنه الجميع. وأشار إلى أن استنتاجات الفريق بشأن الجوانب التقنية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية موجزة في الفقرات من 2.2 إلى 4.2 من التقرير. وأفاد أن الفريق نظر أيضاً في موضوع ورش العمل والجوانب التدريبية ذات الصلة بتطبيق "المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت"، وترد بالتقرير. وحدد ثلاثة مجالات لأنشطة مكتب تنمية الاتصالات، ذكرها في الملحق 3 أيضاً في هذا الملحق قائمة بورش العمل التي نظمها مكتب تنمية الاتصالات منذ انتهاء المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات في 2001. وذكر أن الفريق، على الرغم من ضيق الوقت، أعد قائمة بمسائل تتطلب مزيداً من النظر، إلا أن هذه القائمة لم تحظَ بموافقة جميع الخبراء الحاضرين في الجلسة الثالثة والأخيرة للفريق الخبراء، كما هو مذكور في الحاشية أسفل الملحق 1 وعرضها في الملحق 1.

2.1 وأضاف **مندوب اليابان** أن اليابان أنشأت لجنة دراسة معنية بتطبيق "المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت"، وأن هذه اللجنة تباحثت في المواضيع التالية: تصنيف خدمات المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت من حيث النوعية، وأساليب تقدير جودة خدمات المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت، واللوائح التقنية لضمان جودة خدمات المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت، وخطة ترقيم المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت، موجزاً لتقرير لجنة الدراسة 42 إلى الوثيقة 1 وأخيراً، المهام المستقبلية في هذا المجال. وتحتوي الإضافة المذكورة. واسترعى مندوب اليابان الانتباه إلى تشديد هذه اللجنة على ضرورة مراعاة وجهات نظر المستعملين في الشؤون ذات الصلة بتكنولوجيا المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت.

3.1 قال **الرئيس** إن الإجابات عن استبيان، أرسلته لجنة دراسات التنمية 2، تفيد أن "المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت" هي مجال اهتمام أولوي عند الدول الأعضاء. لكن لجنة الدراسة التابعة لقطاع تنمية الاتصالات قررت أنه يكون من الأفضل انتظار مُدخلات الأنشطة الجارية بشأن الرأي دال (المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات في 2001) إلى 1 والإضافة 42)، قبل صياغة مسألة في هذا المجال. واقترح أن تحال الوثيقة 1 إلى الفريق المخصص المعني بالاستراتيجيات الإلكترونية من أجل مزيد من النظر. وأيد **مندوب الهند** الاقتراح المذكور، مضيفاً أنه يُفتَرض أن يُطلب من الفريق المخصص صياغة مسألة أو مسائل ملائمة.

4.1 طلب **مندوب ترينيداد وتوباغو** إيضاحاً للإجراء المتعلق بالمسائل المدرجة في القائمة الواردة في الملحق 1 بالوثيقة 42. وقال إن تطبيق تكنولوجيا "المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت" باهظ التكلفة للبلدان النامية ولأقلها نمواً، وإنه لا بد لهذه البلدان من أن تكون ممثلة تمثيلاً وافياً في أي اجتماع يُعقد بشأن هذا الموضوع. وأضاف أن هذه البلدان تنظر بعين التقدير إلى كل مساعدة تتلقاها من مكتب تنمية الاتصالات تمكّنها من المشاركة في مثل هذه الاجتماعات.

5.1 قال **الرئيس** إن الفريق المخصص سيصوغ مسألة إضافية بشأن "المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت" لتُعرَض على لجنة الدراسات.

6.1 أيد **مندوب جمهورية إيران الإسلامية** الرأي الذي أدلى به مندوب ترينيداد وتوباغو بشأن مشاركة البلدان النامية في الاجتماعات، وعرض مقترح بلاده لمشروع مسألة جديدة بشأن استراتيجية الانتقال من

بالوثيقة 2الشبكات العاملة بتبديل الدارات إلى الشبكات العاملة بتبديل الرزم، وهو المقترح الوارد في الملحق 125. وبما أن أغلبية الشبكات التبديلية الموجودة، على الخصوص في البلدان النامية، هي من النوع العامل بتبديل الدارات، فقد باتت المسألة عظيمة الأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية. أما مصادر المدخلات اللازمة لإجراء الدراسة فهي: نتائج الدراسات التي قامت بها لجان دراسات التقييس والمنظمات الأخرى مثل فريق مهام هندسة الإنترنت؛ وآراء المنظمات الوطنية والإقليمية في البلدان النامية؛ والخبرة المتجمعةِ لدى إدارات البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ والخبرة المتجمعة لدى المصنّعين في ميدان الاتصالات. وأما الناتج المتوقع فهو خطوط توجيهية لتأمين السلاسة في الانتقال من الشبكات العاملة بتبديل الدارات إلى الشبكات العاملة بتبديل الرزم، مع إصدار دليل منتصف الفترة عند منتصف عام 2004.

7.1 واقترح **الرئيس** أن يضع الفريق المخصص المعني بالاستراتيجيات الإلكترونية في اعتباره، عند دراسته الوثيقة 42، مشروع المسألة الجديدة الذي اقترحه المتحدث السابق.1 وإضافتها

8.1 وتمت **الموافقة** على ذلك.

2 مسائل لجنتي دراسات التنمية التي وافق عليها الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (الوثائق 3 و4 و5 و108)

1.2 ذكّر **الرئيس** بأن إنشاء لجان دراسات التنمية كآلية لتنفيذ أنشطة القطاع إنما تمت الموافقة عليه بعد مناقشات مستفيضة أثناء المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 1994. ثم قرر المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 1998 إنشاء لجنتي دراسات: لجنة الدراسات 1 تعنى بالشؤون السياسية والتنظيمية، ولجنة الدراسات 2 تعنى بالمسائل التقنية والتطبيقية. وفي الوقت الحاضر تنظر اللجنة 5 في هذا التدبير. وتنظر لجان الدراسات التابعة للاتحاد في مسائل مطلوب لها حلول، وترد عادة بصيغة أسئلة. وأفاد أن الإجراءات داخل قطاع تنمية الاتصالات تعرضت لشيء من النقد، وأن آليات حذف أو تعديل المسائل الموجودة واقتراح مسائل جديدة فيما بين دورات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات تنظر فيها حالياً اللجنة 5 إلى النظر في المسائل المقدمة 4 أيضاً. ودعا اللجنة 3 و4 و5 من لجنتي دراسات التنمية التي وافق عليها الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات وهي واردة في الوثائق 3 و4 و5، احتوت مشروع 4، والوثيقة 1 احتوت مسألتين اعتمدتهما لجنة الدراسات 3. فالوثيقة 108 كما ذُكر في الوثيقة 5 احتوت مشروع 2 احتوت مسائل اعتمدتها لجنة الدراسات 5، والوثيقة 2 و1 مسألة جديدة اعتمدته لجنتا الدراسات 3 و4 بشأن كل مسألة كيف يمكن تنفيذها. ولاحظ الرئيس ظهور اختلاف على المصطلح المستعمل إذ لم يمكن الاتفاق على أي مما يلي: "الطب عن بعد"، "الصحة الإلكترونية"، "الطب الإلكتروني". واقترح أن يُشكّل فريق مخصص ينظر في المسائل المقترحة، بما فيها المسائل الواردة في الوثائق 3 و4 و5، ويُرجع إليه لمزيد من النظر، مع مراعاة أي تعديل قد يُقترح إدخاله. وأضاف أن الفريق المخصص هذا يجوز أن يُطلب منه النظر في مصطلح "الطب عن بعد".

2.2 وتمت **الموافقة** على ذلك.

3 مسائل لجنتي دراسات التنمية المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع التي أضاف إليها الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بعض الشروح (الوثائق 3 و4 و8 و10 و40 و108)

1.3 المقترح فيها مشروع مسألة جديدة بشأن إعداد كتيب للبلدان النامية عن المنهجيات الأساسية لحساب الرسوم الوطنية لاستعمال الطيف. وقال إن البلدان النامية تواجه صعوبات في صياغة قوانين لرسوم الطيف الوطنية، وإن مشروع المسألة الجديدة هو محاولة استجابة للاهتمامات التي أعربت عنها البلدان النامية، ولا سيما التي في المنطقة الإفريقية. وأعطى، على سبيل المثال، أن بلداناً نامية كثيرة صادفت مشكلات في تقدير قيمة الطيف، عند منحها تراخيص جديدة لمشغلي الهاتف المتنقل. وأضاف أن

، أصبح بحكم المهجور لاقتصاره على العموميات. وأعرب عن 1995الكتيب الحالي في الموضوع، الصادر عام أمله أن يلقى مشروع المسألة الجديدة دراسة جادة.

2.3 ولاحظ **الرئيس** أن المسألة تهم أيضاً كثيراً من البلدان خارج المنطقة الإفريقية، وأشار إلى أن مشروع 1/12مراجعة المسألة قد عُدل ليشمل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في صياغة قوانين 3، الوارد في الوثيقة لرسوم الطيف.

3.3 وقال **مندوب المملكة المتحدة** إن الحاجة إلى مثل هذه المواد ظهرت واضحة أثناء مناقشات لجنة 2الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات خلال اجتماعها في كاراكاس، وأسفر ظهور هذه الحاجة عن إعداد للاتصالات الراديوية أن تباشر العمل في 1اللجنة المذكورة بياناً تنسيقياً طلبت فيه من لجنة الدراسات الموضوع. وبالفعل، بوشرت مراجعة الكتيب المبسَّط عن إدارة الطيف الوطني، وفقاً لما طُلب في سياق العمل 9والذي اقترن بالقرار ، وعلى الخصوص ما يتعلق برسوم إدارة الطيف. 1998 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الذي أعده قطاع الاتصالات الراديوية مكرّس أيضاً للمسائل الاقتصادية ذات 1-SM.2012وذكر أن التقرير رقم 1الصلة بإدارة الطيف، وأنه سيحيّن بحيث يوفر أوفى المعلومات العملية التي طُلبت. ورأى أن لجنة الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية هي الإطار الأنسب للاشتغال بمنهجيات حساب رسوم الطيف الوطني، لأنها نافذة إلى الخبراء المعتادين على تحديد الرسوم في كلتا فئتي البلدان المتقدمة والنامية. ويُفترَض في نظره أن يؤدّى هذا العمل بالتعاون الوثيق مع قطاع تنمية الاتصالات وبمشاركة من البلدان النامية. بيد أنه يجب في نظره الاحتراس من الاقتصار على أخذ مقتطفات من المنهجيات المستعملة في بلدان مختلفة وتركيبها في تقرير، لأن هذه المعلومات لا نفع منها للبلدان النامية ما لم تكن مشفوعة بشروح عن السياق الذي طُبّقت فيه تلك الحسابات والصيغ.

4.3 وأيد **مندوب السنغال** مشروع المسألة الجديدة الذي اقترحته إريتريا، لأنها مسألة ذات أهمية بالنسبة إلى بلاده، حيث تواجه السلطات التنظيمية صعوبة في شرح وتبرير الأسعار المطبقة. فمن شأن منهجية جديدة أن 1تخفف دون شك من هذه الصعوبة. ولكن من الأمور الأساسية في نظره التنسيق بين عمل لجنة الدراسات ، تجنباً لأي ازدواجية في الجهود وفي إنفاق 1/12التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية والعمل المقترن بالمسألة الموارد.

5.3 وشدد **مندوب مالي** على أهمية الموضوع بالنسبة إلى بلاده. فأيد مقترح إريتريا والمقترح المزمع تقديمه من جانب المغرب بصدد الموضوع نفسه، لاقتناعه بأن المسألة الجديدة تمثل أنسب الوسائل لمعالجة الموضوع المطروق.

6.3 وأعلن **الرئيس** أن فريقاً مخصصاً سيُنشأ لهذه المجموعة من مسائل لجنتي الدراسات. ولاحظ أن كلا ، وأن هذه ستحتاج من ثم إلى تعديل. ثم قال، 1/12مقترحي إريتريا والمغرب سيكون له منعكسات على المسألة التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية هي أنسب إطار للعمل 1بعد أن أيده **مندوب قيرغيزستان**، إن لجنة الدراسات في القضايا المطروحة، بشرط أن تتمكن من إنشاء آلية تلبّي داعي الاستجابة السريعة لاحتياجات البلدان النامية.

7.3 ووافق **مندوب جمهورية إيران الإسلامية** على أنه، بصرف النظر عن قضية تجنب الازدواجية في الجهود وإنفاق الموارد، من الأمور الحيوية الاستجابة بسرعة وعلى وجه التحديد لاحتياجات إدارة الطيف المعبَّر عنها بوضوح في المقترح الإريتري.

8.3 التابعة لقطاع الاتصالات 1ووافق **مندوب إيطاليا** على ضرورة الملاءمة في أعمال لجنة الدراسات الراديوية، وأيد مقترَحي إريتريا والمغرب. وأعلن أن إيطاليا أصدرت في الآونة الأخيرة قانوناً جديداً يضبط تكاليف طيف الترددات، وقد روعيت فيه كل العوامل ذات الصلة، وأنها من ثم في موقع يخوّلها المشاركة في ذلك العمل.

9.3 وقال **مندوب ألمانيا** إن قطاع الاتصالات الراديوية هو أنسب إطار لمعالجة المسائل المطروحة.

10.3 وقال **مندوب المغرب**، بعدما أكد التشابه بين مقترح المغرب ومقترح إريتريا، إن المناقشة الجارية ولّدت حاجة إلى تعجيل النظر في المسألة. واقترح أن تكلف اللجنةُ الفريقَ المخصص بأن يقترح اعتبار الإطار الأنسب التابعة لقطاع 1 التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية، وإما لجنة الدراسات 1للقيام بهذه المهمة، إما لجنة الدراسات تنمية الاتصالات.

11.3 واقترح **الرئيس**، واضعاً في اعتباره الحاجة الفائقة إلى الملاءمة، أن الأفرقة المتخصصة وأفرقة الخبراء يمكن اعتبارها أيضاً آليات لمعالجة المسألة.

12.3 ، المتضمنة اقتراح مسألة جديدة تحت الرقم 40وقدّم **ممثل المؤتمر الدولي لحركة الاتصالات** الوثيقة عنوانها "أدوات تخطيط الشبكات (توسيع اختصاص برنامج الاتحاد الدولي للاتصالات لتخطيط الشبكات 2/16 بمساعدة الحاسوب (بلانيتو))"، فأشار إلى أنه جرى، في ضوء تعليقات الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، تعديل نص المسألة المقترحة بحيث يخلو من أي ذكر لشبكات الجيل الجديد.

13.3 ستحال، إذا لم يحصل اعتراض، إلى الفريق المخصص لمجموعة 40 و10 و8وقال **الرئيس** إن الوثائق مسائل لجنتي الدراسات الذي سيرأسه مندوب يوغوسلافيا.

14.3 وتمت **الموافقة** على ذلك.

4 مسائل لجنتي دراسات التنمية المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع التي لم ينظر فيها و26 و24 و18 (الوثائق 2002 مارس 15الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات ولكنها قُدمت قبل)108 و57 و49 و30

1.4 ، المتعلق بالتقارب والتنظيم، إنه 18قال **مندوب المملكة المتحدة**، في تقديمه الجزء الأول من الوثيقة يمكن الأخذ بنهوج تنظيمية متنوعة، في معالجة الموضوع. وقال إن الوثيقة تطرح عدداً من المواضيع للدراسة، واقترح اعتماد نهج تطوري بشأنها.

2.4 ، المقدمة من معهد الأبحاث الطبية في جامعة توكاي، أن تؤخذ في 24اقترح **الرئيس** بشأن الوثيقة . فوافق **مندوب اليابان** على هذا الاقتراح.2/14الاعتبار عند مناقشة المسألة

3.4 تقترح مسألتين جديدتين للدراسة. الأولى (الملحق 30قال **مندوب الولايات المتحدة الأمريكية** إن الوثيقة ألف) تتعلق بالتنظيم الساتلي في البلدان النامية. ومن شأن الدراسة المقترحة أن تفيد الهيئات التنظيمية لدى البلدان النامية في تحديد النهوج التي ثبت نجاحها في تسهيل قيام بيئة تنافسية. والمسألة الثانية (الملحق باء) تتعلق بإنفاذ الهيئات التنظيمية الوطنية داخلياً للقوانين والقواعد واللوائح الخاصة بالاتصالات؛ إذ كثيراً ما توجّب على الهيئات التنظيمية أن تعالج قدراً كبيراً من الأمور، فينبغي من ثم أن تُوفَّر لها السلطة القانونية الملائمة والتدريب الوافي لكي تُحسِن القيام بواجباتها. وكانت الدراسة تهدف في آخر المطاف إلى مساعدة الهيئات التنظيمية، وخصوصاً في العالم النامي، على إقامة نظام فعال لتنفيذ القوانين فيما يخص لوائح الاتصالات. وأضاف أن) المتعلقة 1998 (المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 8الملحق جيم بالوثيقة يحتوي مراجعة مقترحة للتوصية بتنفيذ خدمات الأنظمة الساتلية العالمية للاتصالات الشخصية المتنقلة في الوقت المناسب. وأوضح أن التعديل أدخل بعض التوضيحات على النص الموجود ووسعه، بهدف تشجيع الإدارات على التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بالأنظمة الساتلية العالمية للاتصالات الشخصية المتنقلة، وعلى تنفيذ إدخال خدمات هذه الأنظمة بأسرع وقت. وأفاد أن هذه المقترحات الثلاثة حظيت بتأييد لجنة الدول الأمريكية للاتصالات.

4.4 وقال **مندوب تركيا** إن المسألة الثانية التي تقترحها الولايات المتحدة تتسم بأهمية خاصة، على اعتبار أن الهيئات التنظيمية الناشئة بحاجة إلى إطار قانوني سليم وواضح. ورأى أن الاتحاد ينبغي أن يضع القضية في إطار أوسع بحيث يتمكن من إسداء المشورة في هذا المجال إلى الدول الأعضاء.

5.4 وأيد **مندوب إيطاليا** آراء مندوب الولايات المتحدة بخصوص احتياجات الهيئات التنظيمية، لكنه استرعى الانتباه إلى صعوبة إقامة أسواق تنافسية للاتصالات في البلدان الصغيرة. إذ إن النهج التنظيمي المعتمد في البلدان الكبيرة قد لا يكون ملائماً للسوق المحلية في بلد صغير يستلزم نهجاً استراتيجياً متسقاً مع بنيته واحتياجاته الخاصة.

6.4 واستغرب **مندوب البرازيل** أن لا تكون قضية التنفيذ الداخلي قد شملتها المسألة 1/8 المسنَدة إلى لجنة الدراسات 1 والمعروضة في خطة عمل فاليتا.

7.4 ولاحظ **مندوب ألمانيا** أن الدراسة التي تقترحها الولايات المتحدة لا تعتمد فقط على مساهمات من الدول الأعضاء ومن أعضاء القطاع، بل أيضاً على مصادر خارجة عن الاتحاد الدولي للاتصالات. وأضاف أن مسألة إنفاذ القانون داخلياً مسألة أساسية، وأنه قلق من أن يُسفر استعمال مصادر خارجية عن تقرير يشتمل على عناصر لم ترخص بها مجموعة أعضاء الاتحاد. وطلب أن يعالج الفريق المخصص هذا الموضوع.

8.4 قدم **مندوب تركيا** الوثيقة 26 المحتوية على ثلاثة مقترحات رئيسية. أولاً، لما كان موضوع التوصيل البيني نقطة حاسمة في القطاع، فإن تناول جميع الدراسات ذات الصلة بمزيد من التنسيق والفعالية في إطار لجنة دراسات واحدة يجنّب ازدواج الأعمال ويعود بنفع أكيد. وثانياً، إن دراسة أسعار التوصيل البيني للخدمات المتنقلة وتكاليفه تستدعي اهتمام السلطات التنظيمية، ولذا يعتبر من الملائم إدراج بند صريح لدراسة هذه الأسعار في نطاق لجنة الدراسات 1. ثالثاً، إن طريقة حساب التكاليف موضع جدل، ولذا يعتقد أن من العناصر القيِّمة في عمل لجنة الدراسات 1 إجراء دراسة عن المعايير العامة الواجب تطبيقها، ويمكن أن يتوَّج هذا العمل بإصدار خطوط توجيهية.

9.4 ولاحظ **الرئيس** أن التوصيل البيني على المستوى الدولي يقع في مجال اختصاص لجنة الدراسات 3 التابعة لقطاع تقييس الاتصالات، في حين أن التوصيل البيني على المستوى المحلي يعنى به قطاع تنمية الاتصالات، وليس هناك تشابك. ومع ذلك فإن الموضوع يمكن أن ينظر فيه الفريق المخصص للمسائل.

10.4 وقال **مندوب إيطاليا** إن مشكلات التوصيل البيني مرتبطة على وجه التحديد بالنفاذ وشبكة النقل، حيث يلزم حل كثير من المشكلات إذا أريد توفير خدمات أفضل. وأضاف أن هذا الجانب أيضاً يجب أن ينظر فيه الفريق المخصص.

11.4 قدم **مندوب المكسيك** الوثيقة 49 المتعلقة بالطب عن بعد. وأوضح أن المقترح يستتبع الاستفادة من جميع الخبرات المكتسبة من تنفيذ برامج الرعاية الصحية عن بعد، داخل المكسيك وفي مجمل بلدان المنطقة. وأشار إلى أن بعض المشكلات تستلزم حلاً على المستوى الدولي، وربما بمساعدة من الاتحاد الدولي للاتصالات. وقال إن الوثيقة ذكرت بعض الدراسات الممكن اعتبارها أساسية في هذا الصدد. وأفاد أن الهدف هو استطلاع بدائل قابلة للاستمرار لتطبيق برنامج شامل للطب عن بعد في بلدان ذات اهتمامات مشتركة في مناطق معينة. وذكر أن في الوثيقة 49 عدداً من النواتج المتوقعة، وأن لجنة الدول الأمريكية للاتصالات أيدت مقترحاً مماثلاً.

12.4 واقترح **الرئيس** أن تحال الوثيقة 49 والوثائق 1 (الجزء 1) و18 و24 و26 و30 إلى الفريق المخصص لمسائل لجنتي الدراسات.

13.4 وتمت **الموافقة** على ذلك.

12 00وتسلم السيد م. سيميك رئاسة الجلسة الساعة

14.4 قدم **مندوب تركيا** الوثيقة 57 المتضمنة مقترحات بشأن مواضيع هامة في نقل التكنولوجيا والمعلوماتية، ولا سيما الطلب على المشتغلين المهنيين بتكنولوجيا المعلومات، وبشأن دراسة نظام الترخيص للاتصالات المتنقلة الدولية-2000 . وفي هذه الوثيقة أيضاً 2000، ودراسة تطبيقات منح رخص الاتصالات المتنقلة الدولية-2000، على اعتبار أن 2003 إلى منتصف عام 2004 اقتراح بتغيير موعد إصدار دليل منتصف المدة من منتصف عام 2004 منتصف قد يكون من التأخر بحيث لا يمكّن البلدان النامية من جني فوائد الانتقال إلى الشبكات المتنقلة للاتصالات المتنقلة الدولية-2000.

15.4 واقترح **الرئيس بالنيابة** أن تحال أيضاً الوثيقة 57 إلى الفريق المخصص، وأن يشارك في مداولاته جميع المندوبين الذين أدلوا بتعليقات على الوثائق المحالة إليه.

16.4 وتمت **الموافقة** على ذلك.

1210رفعت الجلسة الساعة

الأمين: الرئيس:
ب. ج. توريه نبيل كسراوي